الصباح الاقتصادية
12
العدد 3641 - السنة الثالثة عشرة
الجمعة 17 شعبان 1441 - الموافق 10 أبريل 2020
Friday 10 April 2020 - No.3641 - 13 th Year

للحفاظ على مستويات الاستهلاك المحلي

الحكومات العربية تتبنى حزماً تحفيزية بـ180 مليار دولار لمواجهة تداعيات «كورونا»

صندوق النقد العربي

- تراجع معدل نمو الاقتصادات العربية إلى النصف وفق سيناريو متفائل لانتشار فيروس كورونا المُستجد
- تحول الفائض المسجل في موازين المعاملات الجارية للدول العربية في 2019 إلى عجز خلال عام 2020
- تسجيل الدول العربية لركود اقتصادي حال امتداد أثر الفيروس إلى نهاية العام
- توقعات بتضاعف مستويات عجز الموازنة العامة المجمعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2020

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار في الدول العربية، أطلق الصندوق إصدار ابريل من تقرير «آفاق الاقتصاد العربي»، الذي يتضمن تحديثاً للتوقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية على عدة أصعدة تشمل النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية، والتوقعات فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في الدول العربية خلال عامي 2020 و2021.

يعيش العالم والمنطقة العربية ظرفا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمدادات العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما فرض الفيروس قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر على حركة التنقل بما أثر على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، في بداية العام كانت التوقعات تشير إلى ان الأثر على الاقتصاد العالمي سوف يكون محدوداً في نطاق 0.1 نقطة مئوية في حالة ما إذا تم احتواء الفيروس خلال الربع الأول من العام. غير أن فرضيات أخرى لاحقة رجحت تراجعاً أكبر للنشاط الاقتصادي العالمي، متوقعة تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 إلى نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار الفيروس، فيما ذهبت توقعات أخرى إلى أبعد من ذلك مشيرة إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي تفوق تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية.

فيما يتعلق بالدول العربية، أشار التقرير إلى تسجيل الدول العربية لمعدل نمو بنحو 2 في المائة لعام 2019 بما يعكس أثر كل من تباطؤ الطلب العالمي في ظل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض كميات الإنتاج النفطي في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط التزاما باتفاق «أوبك+»، فيما ساعدت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في العديد من الدول العربية على دعم مستويات النمو المسجلة العام الماضي في عدد من الدول العربية. سوف يكون للمستجدات المرتبطة بالفيروس تداعيات ملموسة على الاقتصادات العربية من خلال عدة قنوات من أبرزها الطلب الخارجي الذي يساهم بنحو 48 في المائة من إجمالي الطلب الكلي في الدول العربية. في هذا السياق من المتوقع تأثر صادرات الدول العربية النفطية وغير النفطية بتراجع الطلب العالمي، بسبب تباطؤ الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين، حيث تُعتبر الدول المتأثرة بالفيروس حاليا من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب 65 في المائة من الصادرات العربية.

من جانب آخر، سوف تتأثر الاقتصادات العربية جراء التوقف الجزئي لمستويات الإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الاقتصادية نتيجة انتشار الفيروس، من أهمها قطاعات الخدمات الانتاجية على رأسها قطاعات السياحة والنقل والتجارة الداخلية والخارجية، كما سيكون له تأثير كذلك على القطاعات الصناعية الأخرى، تساهم هذه القطاعات مجتمعة بنحو 40 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي.

كما تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط التي تشهد تراجعا في مستويات نمو الطلب على النفط، نتيجة تأثر نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية المستخدمة للوقود بتداعيات انتشار الفيروس وبظروف فرض حظر على انتقالات الأفراد داخل وخارج الحدود في ظل أسواق يسيطر عليها زيادة كميات المعروض النفطي وهو ما سينتج عنه في المجمل انخفاض متوقع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020، بما يؤثر على القطاع النفطي الذي يسهم بنحو 27 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، و42 في المائة من إجمالي الصادرات، و62 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فسوف تتأثر بتراجع التحصيلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض متوقع لمستويات التصدير نتيجة انتشار الفيروس، وكذلك تأثر تحويلات العاملين في الخارج التي تسهم في بعض من هذه الدول بما يفوق 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما قد يولد ضغوطات على العملات المحلية بالنسبة لبعض الدول التي ترتبط بنظم أسعار صرف مرنة، وبرفع من كلفة سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي.

في المجمل، سيكون لهذه التطورات أثرا على معدلات البطالة في الدول العربية التي من المتوقع أن تشهد ارتفاعا خلال عام 2020 خاصة على ضوء تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل، على رأسها قطاع السياحة الذي يسهم بنسبة تتراوح ما بين 12 و19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي تعد وجهات سياحية عالمية، كما سوف يُعمق من أثر هذه التطورات على سوق العمل في العديد من الدول العربية تأثر نشاط قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يسهم بنحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو ثلث فرص العمل المولدة في القطاع الرسمي.

استنادا إلى ما سبق، وبهدف تجاوز الآثار الاقتصادية المرتبطة بانتشار الفيروس، تبنت حكومات الدول العربية ممثلة في البنوك المركزية ووزارات المالية حزم تحفيزية بقيمة تقارب 180 مليار دولار (9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية) حتى تاريخه بهدف دعم القطاعات والفئات المتضررة، وتقليل حجم الأثر المتوقع، الناتج عن تقييد الفيروس لحركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية على دخول الأسر والشركات. شملت حزم التحفيز عدة تدخلات تنوعت ما بين توجيه المزيد من المخصصات المالية لدعم الأنظمة الصحية، وخفض الفائدة بنسب تراوحت ما بين 1.5 إلى 3.0 نقاط مئوية، وخفض نسب الاحتياطي الإلزامي، وضخ سيولة في القطاع المصرفي لدعم الائتمان، وتأجيل أقساط وفوائد القروض المستحقة على القطاعات المتضررة والفئات المتأثرة، كما شملت التدخلات أيضا تطبيق برامج الدخل الأساسي المعمّم في بعض الدول العربية.

وفق فرضية متفائلة وبافتراض توقع احتواء الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا المستجد خلال النصف الأول من عام 2020 وعدم حدوث حالات إغلاق واسعة النطاق ممتدة زمنيا، من المتوقع تراجع معدل نمو الاقتصادات العربية إلى نصف معدلاته المتوقعة قبل انتشار الفيروس. أما في حال امتداد أثر انتشار الفيروس إلى كامل عام 2020، فمن المتوقع أن تشهد الاقتصادات العربية حالة ركود اقتصادي خلال العام الجاري، في المقابل، من المتوقع تعافي نسبي لأداء الاقتصادات العربية عام 2021 بما يعكس تحسن مستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية وارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

على صعيد اتجاهات تطور الأسعار المحلية، شهد عام 2019 استمرار تراجع معدل التضخم في الدول العربية ليصل إلى حوالي 5.0 في المائة مقارنة مع نحو 9.4 في المائة محقق في عام 2018. يُعزى ذلك إلى تراجع الطلب المحلي في بعض الدول، والتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، إضافة إلى التراجع التدريجي للضغوطات التضخمية الناتجة عن تدابير الإصلاح المالي التي طبقتها بعض الدول العربية خلال العامين السابقين. من المتوقع تأثر معدلات التضخم في عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا على مستويات العرض والطلب، وبانخفاض الأسعار العالمية للنفط، فيما يتوقع ارتفاعه في عام 2021 في ظل التعافي المتوقع للطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط.

فيما يتعلق بالأوضاع النقدية، ففي ظل ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار الأمريكي واتجاه هذه الدول إلى المواكبة الكاملة أو الجزئية لتحولات الخفض الثلاث التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عام 2019، غلبت الاتجاهات التوسعية على وضعية السياسة النقدية -مقاسة بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية- في عدد من الدول العربية، في حين تبنت دول عربية أخرى سياسات نقدية محايدة من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة الرسمية بدون تغيير. فيما يتعلق بالدول العربية التي تتبنى نظما أكثر مرونة لأسعار الصرف تباينت وضعية السياسة النقدية في هذه الدول، حيث اتجهت بعض دول المجموعة إلى رفع سعر الفائدة بهدف امتصاص الضغوط التضخمية، في حين ساعد نجاح أطر استهداف التضخم في دول عربية أخرى على احتواء الضغوط التضخمية، مما ممكن بنوكها المركزية من إجراء تحول في وضعية السياسة النقدية باتجاه تبني سياسات نقدية تيسيريه لدعم النشاط الاقتصادي وحفز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. في ظل التداعيات المرتبطة بظهور فيروس كورونا المستجد، سيطرت الاتجاهات التيسيرية على موقف السياسة النقدية في معظم الدول العربية خلال الربع الأول من عام 2020 التي قامت على اختلاف نظم أسعار الصرف بها بخفض أسعار الفائدة الرسمية بما يتراوح بين 1.5 و3 نقاط مئوية لدعم قدرة القطاع المالي على توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية خاصة تلك المتضررة من الأزمة، كما لعبت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دوراً بارزاً على صعيد توفير الدعم الكافي للاقتصادات العربية في هذه الظروف الاستثنائية من خلال ضمان توفر السيولة الكافية، وتشجيع التوسع في منح الائتمان، وتقليل أعباء المديونية على القطاعات المتأثرة. سوف تواصل الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية خلال أفق التوقع تركيزها على زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة، واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة، وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية. كما ستواصل تدخلات المصارف المركزية تركيزها على ضمان استقرار أسواق الصرف الأجنبي، وتمكين القطاع المصرفي من مواجهة التحديات التي ترتبط بمحدودية الموارد من النقد الأجنبي ببعض الدول بما يضمن استقرار أسواق الصرف.

على صعيد الأوضاع المالية، أشار التقرير إلى انخفاض عجز الموازنة المجمعة للدول العربية إلى الناتج -مقوماً بالدولار- من 3.8 في المائة في عام 2018 إلى 3.4 في المائة من الناتج خلال عام 2019. سوف تؤثر المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا على الموازنات العربية التي من المتوقع أن تتراجع إيراداتها النفطية والضريبية، في الوقت الذي ستحتاج فيه حكومات هذه الدول إلى زيادة مستويات الإنفاق لدعم الأنظمة الصحية، وتمويل حزم الإنفاق المخصصة للتخفيف من الآثار السلبية للفيروس على الاقتصاد. بناءً عليه، من المتوقع تضاعف مستويات عجز الموازنة العربية المجمعة للدول العربية في عام 2020، فيما يتوقع تراجع العجز خلال عام 2021. أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فتشير البيانات الأولية لعام 2019 إلى تأثر ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بالتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والتطورات في أداء الاقتصاد العالمي خاصة دول منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز لعدد من الدول العربية، كمحصلة للتطورات سالفة الذكر، تشير التقديرات إلى تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 ليصل إلى 42 مليار دولار تشكل نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. من المتوقع تحول الفائض المسجل في موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2019 إلى عجز بنسبة 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بما يعكس تأثير الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط وكذلك تأثير التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا على الاقتصاد، فيما يتوقع تحول العجز إلى فائض في عام 2021 ليشكل نحو 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

«الوطني» يواصل الحملات التوعوية لعملائه للحد من مخاطر عمليات الاحتيال

علي الملا

في إطار حرصه المتواصل على نشر الوعي وسبل الحماية والأمان من مخاطر عمليات الاحتيال بين العملاء، يواصل بنك الكويت الوطني إطلاق الحملات التوعوية التي تقدم النصائح والإرشادات حول عمليات الاحتيال المصرفي.

وواصل البنك مؤخراً تكثيف الحملات التوعوية عبر قنواته المختلفة والتي تضمنت تقديم الإرشادات والنصائح بهدف توعية العملاء من مخاطر عمليات سرقة واحتيال تستخدم أساليب مغرية عبر الهاتف أو الإنترنت.

وفي ظل الظروف الراهنة مع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، يعمد البعض إلى استغلال الوضع المتعلق بالفيروس أو قرار تأجيل مدفوعات أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لستة أشهر للحصول من العملاء على معلومات حول حساباتهم المصرفية، لذا، ينوّه البنك إلى ضرورة التنبّه للرسائل الواردة عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو المكالمات الهاتفية والتي تطلب مشاركة معلومات تتعلق بالحساب، بطاقة السحب الآلي، البطاقة الائتمانية أو تقديم مدفوعات فورية. ويشدد بنك الكويت الوطني إلى ضرورة عدم مشاركة هذه المعلومات مع أحد، مثل المعلومات المتعلقة بالحساب أو البطاقات مثل الرقم السري أو رمز التحقق للبطاقة CVV، فضلاً عن كلمة السر الخاصة بخدمة الوطني عبر الموبايل أو خدمة الوطني عبر الإنترنت أو كلمة التأكيد لمرة واحدة OTP.

وحذر البنك العملاء أيضاً من محاولات مشبوهة تتضمن إرسال رسائل نصية أو عبر تطبيقات التواصل واتساب وفايبر والتي توهم العملاء بفوزهم بجوائز مالية قيّمة تستهدف الاستيلاء على أرصدتهم المالية.

وبيّن البنك أن الأساليب الخادعة التي ينفذها هؤلاء الأشخاص المتحايلون تشمل إبلاغ العميل بإيقاف بطاقة السحب الآلي الخاصة به لعدم قيامه بتحديث بياناته، ثم يُطلب منه التواصل مع رقم هاتف للقيام بتحديثها الأمر الذي يتيح لهم التعرّف على بيانات العميل وبالتالي سرقة أمواله عن طريق إجراء معاملات على الإنترنت أو تحويل إلى حسابات وسيطة لتمرير تلك الأموال داخل وخارج الكويت، مما يصعب تعقبها واستردادها.

ودعا البنك إلى توخي الحذر من حدوث بعض عمليات الاحتيال عبر اختراق البريد الإلكتروني الخاص بالموردين الذين يتعاملون مع عملاء أفراد أو شركات، مشددا على ضرورة إتباع أقصى درجات الحيطة والحذر عند الحصول على بيانات المستفيد من التحويل التي تشمل (اسم المستفيد، رقم الحساب، بيانات البنك المستفيد وغيره) عن طريق البريد الإلكتروني. وطالب البنك العملاء بضرورة مراعاة الحصول على تعزيز لهذه البيانات من المستفيد بطريقة أخرى مثل المكالمات الهاتفية أو الرسائل القصيرة، وذلك قبل تقديم تلك البيانات إلى البنك لتنفيذ التحويلات الخارجية، وذلك للتأكد من أن تلك البيانات التي يتم تقديمها إلى البنك صحيحة.

وشدد البنك على ضرورة استخدام قنواته الرقمية التي تشمل خدمة الوطني عبر الإنترنت للشركات أوخدمة الوطني عبر الإنترنت للأفراد أثناء تنفيذ أوامر التحويلات المالية، عوضاً عن الطرق التقليدية التي تشمل إرسال مندوبي الشركات لما تحمله من بعض أنواع المخاطرة، حيث من الممكن أن يتعرض أمر التحويل للسرقة والتزوير من قبل أحد الأشخاص عبر تعديل معلومات المستفيد الموجودة عليها، وذلك من خلال تغيير رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN / رقم الحساب الذي سيتم إرسال الدفعة إليه.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفور إجراء التحويل من قبل البنك فإنه في معظم الأحوال لا يمكن الرجوع فيه أو العدول عنه، والعميل مسؤول بشكل تام عن صحة البيانات المذكورة في طلب التحويلات سواء بيانات المستفيد أو المرفقات الداعمة لعملية التحويل من فواتير وما شابه.

وتعقيبا على الحملات التي يطلقها البنك باستمرار قال المدير التنفيذي في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني علي الملا" إن الوطني حريص على زيادة الوعي وتثقيف العملاء حول الأساليب والطرق المبتكرة في عمليات الاحتيال وسبل الوقاية منها".

وأضاف الملا: "يسعى هؤلاء الأشخاص باستمرار إلى تجاوز إجراءات الأمان التقليدية عبر سرقة البيانات الشخصية، وجمع البيانات والحصول على معلومات تتمتع بالخصوصية لذلك نسعى إلى البقاء دوما بالقرب من العملاء لنقدم لهم الإرشادات والنصائح التي تحمي حساباتهم من تلك العمليات المشبوهة التي تتزايد ويقع ضحيتها بعض العملاء".

وأوضح الملا بالقول: "لقد تم ابتكار العديد من أساليب الاحتيال في الفترة الأخيرة منها عبر الهاتف، بحيث يتم إيهام العميل بفوزه بجائزة ثم يطلب منه بياناته المصرفية الشخصية، لذا كثفنا في الفترة الأخيرة حملات توعية العملاء وتحذيرهم من أي رسائل نصية أو مكالمة هاتفية تطلب معلومات شخصية أو مالية بالإضافة إلى التوضيح بأن البنك لن يطلب ببياناتهم. كما يستغل البعض الأزمة الصحية العالمية المتعلقة بفيروس كورونا للحصول على معلومات حول حساب العميل، لذا ننصح جميع العملاء بعدم مشاركة أي من بياناتهم المصرفية مع أحد".

وطالب الملا عملاء البنك بضرورة الإبلاغ بشكل فوري عبر الاتصال على 1801801 في حال شكوكهم بتعرضهم لعملية احتيال، حيث سيكون البنك على أهبة الاستعداد دوما لمساعدتهم، كما نطالب العملاء بمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك، والتي تعمل بشكل مستمر على نشر المعلومات والإرشادات بهذا الخصوص، كما بإمكانهم زيارة موقع البنك nbk.com للتعرف على أساليب الاحتيال وسبل الوقاية منه. هذا وحرص بنك الكويت الوطني في فترات سابقة إلى تنظيم الفعاليات التي ساهمت في توعية المجتمع بكافة القضايا التي تهم القطاع المصرفي، كما عمد إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال عمليات الاحتيال ومكافحة الجرائم المالية.

البورصة تختتم جلسات الأسبوع باللون «الأحمر»

جلسة حمراء للبورصة

اختتمت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 121,89 نقطة ليبلغ مستوى 4596,32 نقطة بنسبة هبوط بلغت 2,59 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 187,12 مليون سهم تمت عبر 15167 صفقة بقيمة نقدية بلغت 62,8 مليون دينار كويتي (نحو 213,52 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 20,89 نقطة ليبلغ مستوى 3979,16 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,52 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 34,34 مليون سهم تمت عبر 1719 صفقة بقيمة نقدية بلغت 2,10 مليون دينار (نحو 7,14 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الاول 172,49 نقطة ليبلغ مستوى 4910,98 نقطة بنسبة هبوط بلغت 3,39 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 152,77 مليون سهم تمت عبر 13448 صفقة بقيمة نقدية بلغت 60,77 مليون دينار (نحو 206,61 مليون دولار). وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 19,83 نقطة ليبلغ مستوى 3884,43 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,51 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 30,08 مليون سهم تمت عبر 1374 صفقة بقيمة نقدية 1,9 مليون دينار (نحو 6,46 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (منشآت) و(تجارة) و(المشتركة) و(الرابطة) أما شركات (اهلي متحد) و(بيتك) و(وطني) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (رجحان) و(ع عقارية) و(المباني) و(كامكو) الأكثر انخفاضا.